

الإسلام والدستور والتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري دراسة تحليلية في التشريع الدستوري الإسلامي والعقد الاجتماعي الاندونيسي (Pancasila)

**Baidar Mohammed Hassan, Muneer Ali Abdualrab, Mahmoud Mohamed
Ali Mahmoud Edris, Mualimin Mochammad Sahid. Setiyawan bin
Gunardi, Djamal, Aniqoh, M. Nurul Huda**

*Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia
The Islamic Institute of Nahdlatul Ulama Purworejo*

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى تحليل البعد التشريعي الدستوري الإسلامي وأهميته في التحول الاجتماعي والثقافي وبناء علاقات إنسانية سليمة نحو التعايش الحضاري. كما تسعى الدراسة إلى تحليل دور الدستور الإسلامي في تحقيق التحول الاجتماعي والثقافي نحو التعايش الحضاري ودراسة أهم مبادئه وهي: الحفاظ على حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة والسلام في المجتمع. يعتبر الدستور الإسلامي المصدر الأساس للقوانين والتشريعات التي تنظم حياة الناس في الدولة، وتضمن الحقوق والحريات الأساسية للجميع بغض النظر عن العرق، أو الجنس، أو الدين، أو اللون، أو الجنسية، أو الثقافة. كما ستحاول الدراسة استقراء علاقة العقد الاجتماعي الاندونيسي (Pancasila) بالتشريع الدستوري الإسلامي والنظر في أثره الايجابي في تعزيز التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري في اندونيسيا. وتركز الدراسة على ثلاثة محاور رئيسه وهي: المحور الأول: الإسلام والدستور والتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري. والمحور الثاني: مدى إمكانية استثمار القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية في تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري في مجتمعاتنا اليوم. والمحور الثالث: التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري من خلال العقد الاجتماعي الدستوري (Pancasila). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وجمعت البيانات من خلال تحليل بعض البنود المتعلقة بموضوع الدراسة من المصادر التشريعية الإسلامية القرآن الكريم والسنة النبوية وبعض المصادر الأخرى ذات العلاقة. وخلصت الدراسة إلى أن البعد التشريعي الدستوري الإسلامي له أهمية كبيرة في تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري.

الكلمات المفتاحية: الإسلام، الدستور، التحول الاجتماعي، صحيفة المدينة

ABSTRACT

The study aims to analyze the Islamic constitutional legislative dimension and its importance in social and cultural transformation and building sound human relations toward civilized coexistence. The study also seeks to analyze the role of the Islamic Constitution in achieving social and cultural transformation towards civilized coexistence and study its most essential principles: preserving human rights and achieving justice and peace in society. The Islamic Constitution is the main source of laws and legislation that regulate the lives of people in the country and guarantee fundamental rights and freedoms for all regardless of race, sex, religion, color, nationality, or culture. The study will attempt to examine the relationship between the Indonesian social contract (Pancasila) and Islamic and constitutional legislation, and consider its positive impact on promoting social transformation towards civilizational coexistence in Indonesia. The study focuses on three main axes. The role of the Islamic Constitution in the social transformation toward civilizational coexistence. The possibility of investing Islamic constitutional values and principles in achieving social transformation towards civilizational coexistence in our societies today. the third axis: Social transformation towards civilized coexistence through the constitutional social contract (Pancasila) The study used the descriptive analytical approach and collected data by analyzing some items related to the subject of the study from Islamic legislative sources, including the Holy Quran, Sunnah of the Prophet, and some other related sources. The study concluded that the Islamic constitutional legislative dimension is of great importance in achieving social transformation toward civilized coexistence.

Keywords: *Islam, Constitution, Social Transformation*

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، أما بعد، فإن الله سبحانه وتعالى خلق الناس ليس على هيئة واحدة ولا صورة واحدة ولا عقيدة واحدة ولا لغة واحدة، وإنما خلق البشر وجعل الاختلاف والتباين هي السمة السائدة والآية المعجزة التي تدل على حكمته وخلقه وقوته، فلا تكاد تجد اثنين من البشر يتساوون في رغباتهم وميولهم وتوجهاتهم وأفكارهم، وهذا هو المقصد من هذا الخلق المتفاوت المختلف المتباين، حتى تتحقق الغاية من خلق الإنسان وهي عمارة الكون، والتعارف فيما بينهم، والتكامل، والتعاون، والتعايش الحضاري القائم على مبادئ وأسس ناظمة للحياة، ومن

هنا جاءت أهمية هذا الموضوع، والذي يناقش البعد التشريعي للدستور الإسلامي في بناء التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري السلمي.

يرتكز الإسلام على مبادئ أساسية تسعى إلى تحقيق السلام والتعايش الحضاري في المجتمع الواحد وبين المجتمعات والدول المختلفة من خلال تشريعات دستورية ناظمة للعلاقات الإنسانية وكيفية التعامل مع تلك الاختلافات والتباينات في الشكل واللون، واللغة، والدين، والثقافة. ومن بين هذه المبادئ الأساسية دفع المجتمع نحو التحول إلى القيم الإنسانية الحضارية كالعدالة والمساواة والحرية واحترام حقوق الإنسان، وهذا البعد التشريعي الدستوري نجده بالتفصيل في صحيفة المدينة، حيث مثلت صحيفة المدينة وثيقة أساسية حددت حقوق المواطنين وواجباتهم وحددت مسار التحول الاجتماعي نحو علاقة حضارية تركز في أسسها على التعاون والتكامل والتعايش، وتحفظ لك مكون من مكونات المجتمع حقه في الاستقلال فيما يخصه من عرق، أو لغة، أو دين، أو توجه فكري أو ثقافي.

يحتوي هذا الموضوع على عدة عناصر مهمة تتعلق بالإسلام والدستور والتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري. فمن المهم أن نفهم كيف يتم توحيد هذه العناصر والتعامل معها بشكل متكامل لتحقيق التنمية الشاملة والسلم الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية.

ومن المهم أيضاً النظر إلى التحولات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات الإسلامية حالياً، وكيف يمكن للإسلام والدستور أن يساهما في التغلب على التحديات الاجتماعية وتحقيق التعايش الحضاري بين مختلف أفراد المجتمع، ويمكن أن يكزن العقد الاجتماعي (Pancasila) أنموذجاً حياً للاستفادة منه في كيفية تقنين قيم التعايش وبناء التحول الاجتماعي الحضاري الانساني. ولذلك، فإن الدراسة تحاول أن تسهم تقديم نظرة عميقة لموضوع البعد التشريعي للدستور الإسلامي ودوره في التحول الاجتماعي الحضاري نحو التعايش بين فئات المجتمع على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم وأعرافهم، وتساعد في فهم ماهية العلاقة الإيجابية بين البشر وتحليلها الإيجابي على ان كل اختلاف وتباين بين البشر ليس الغرض منه العنصرية والتمييز وإنما التعارف، والتآلف، والتعاون، والتكامل.

المبحث الأول: الإسلام والدستور والتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري

تمهيد:

الدستور الإسلامي يعتمد على أصول ومصادر تشريعية، ومن أهمها القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم بعد ذلك يأتي دور المصادر الأخرى كالعرف والمصالح المرسله وغيرها من المصادر التي يعتمد عليها في بناء التشريعات القانونية والدستورية في الإسلام، وإن من أهم المصادر التشريعية للقانون الدستوري في الإسلام خاصة فيما يتعلق بالتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري إلى جانب القرآن الكريم والسنة النبوية تعتبر صحيفة المدينة بنودها المختلفة والتي مثلت اطارا دستوريا انتظمت فيه العلاقات الإنسانية المتباينة في دياناتها وعرقياتها وخلفياتها التنافية والفكرية. (Salah ALdden Arqah: 1427H). وقد قدم الإسلام بمصادره المختلفة والمتنوعة أمودجا حضاريا من خلال القوانين والمبادئ الدستورية والأخلاقية التي تنظم حياة البشرية، والمبادئ الدستورية الإسلامية كثيرة وهي شاملة لجميع المجالات الحيوية التي تتعلق بحياة الناس، ولن يتم التطرق لكل تلك المبادئ وإنما ستقتصر الدراسة على بعض المبادئ التي لها علاقة بالتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري كمثل يمكن أن يقاس عليه في غيرها من المبادئ المختلفة والتي تسهم بشكل عملي نحو التحول الاجتماعي الى التعايش الحضاري السلمي، وسوف ننظم تلك المبادئ في المطالب التالية:

المطلب الأول: مبادئ العدل والمساواة في المعاملات والحكم

يحث الإسلام على العدل والمساواة في المعاملات والحكم، ويدعو إلى التعامل مع الناس بالإنصاف والإيثار واحترام حقوقهم. ومن ذلك قول الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۗ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ" {Alnahl: 90}، والذي يعني "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ"، وهذا يوضح أن العدل هو شرط أساس للتحول الاجتماعي نحو التعايش الإنساني الحضاري. وقوله تعالى: "وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" وهذا يشير إلى أن العدل هو مبدأ أساسي لحكم النزاعات بين الناس. (Hassan: n.t)

من جهة أخرى فإنه إذا لم تتحقق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس في الوطن الواحد، فإن هذا يؤدي إلى انفصام عرى المجتمع وتشظيه، كما يؤدي إلى اختلال العلاقات الاجتماعية بين الناس ويمهد لصراعات بينية خطيرة تؤدي إلى انحلال روابط المجتمعات والدول، ولذلك حرص الإسلام أن تكون العدالة الاجتماعية أحد الأسس والمبادئ الدستورية المهمة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال

رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَلْنَا يَدَيْهِ يَمِينًا، الَّذِينَ يَغْدُلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا لَوْا). (Muslim: 1434) وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه -تبارك وتعالى-: (يا عِبَادِي إِنِّي حَزَنْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالُمُوا). (Muslim: 1434)

وذلك لما لها من أثر إيجابي في التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري السلمي، الذي يؤدي إلى التعاون والتكامل بين أفراد المجتمع لبناء حياة مستقرة آمنة يسودها التفاهم والوثام والتعاون . (Uodah:1977)

علاوة على ذلك فإن الدستور الإسلامي يؤكد على العدالة الاجتماعية، من خلال أطر عملية كثيرة مادية ومعنوية فعلا سبيل المثال لا الحصر تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة والعدالة في المجتمع وتوفير الفرص المتساوية للجميع للحصول على التعليم والعمل والحياة الكريمة وغير ذلك من الأمور الحيوية التي إذا ما تحققت فيها العدالة الاجتماعية فإنه يكون ضمانا للتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري السلمي المستقر. (Uodah:1977).

المطلب الثاني: مبدأ الحرية

الحرية في الإسلام هي قيمة أساسية ومبدأ أخلاقي وديني مهم، ويمكن القول إن الإسلام يعتبر الحرية أحد أهم حقوق الإنسان ويحرص على توفيرها لجميع المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. يعتبر الدستور الاسلامي الحرية الشخصية حقاً أساسياً للفرد والمجتمع، ويحرص الإسلام على حماية هذا الحق، سواء كان الفرد مسلماً أو غير مسلم، بما في ذلك الحرية في العقيدة والتعبير، والحرية في اختيار الزواج، والحرية في الحركة والتنقل والاختيار في الأمور الحياتية. (Uodah: n.t). من جهة أخرى فإن الدستور الإسلامي بقدر ما يضمن الحرية كحق أساس من حقوق الفرد والمجتمع فإنه يؤكد على أن الحرية تعتبر مسؤولية يتحملها الفرد والمجتمع، بحيث يتحمل الفرد والمجتمع على حد سواء مسؤولية أفعاله وأقواله، وأن يحترم حقوق الآخرين وأن يحافظ على النظام العام والأمن والسلام في المجتمع.

وخلاصة القول: الحرية في الإسلام تتمحور حول فكرة التحرر من العبودية لغير الله ومن الظلم والظلمة، والسعي لتحقيق العدالة والحرية الحقيقية والمساواة بين جميع الناس، وهذا هو الهدف الرئيس للإسلام في توفير الحرية للجميع، وذلك لضمان التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري السلمي الذي

يكون مبنياً أسس متينة من احترام الحقوق المتبادلة والتي من أهمها الحرية، ولذلك فإن الحرية تعتبر من أهم الحقوق الأساسية التي يجب أن تحترم وفقاً للمنظور والدستور الإسلامي، فالإسلام والدستور الإسلامي يعطون للناس حرية التدين والاختيار والعيش بحرية كاملة، قال الله تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۗ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۗ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (Albaqarah: 256) مادام ان تلك الحرية تمارس في نطاق المسؤولية للفرد والمجتمع بحيث لا تتحول الحرية الى فوضى تؤثر على السلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي، وهذا يعني أن الدستور الإسلامي يساهم في التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري الواعي الذي يكون من آثاره البناء والتنمية والمن والاستقرار والإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والحرية يجب ان تكون من ضمن المبادئ التي تساهم بشكل فعال في هذا البناء، وليس الهدم والفوضى والفساد.

المطلب الثالث: مبدأ الإنسانية

الإنسانية هي مبدأ وقيمة أساسية في الإسلام، حيث ينظر الإسلام والدستور الإسلامي إلى إن كل الناس سواسية وعلى أنهم يملكون حقوقاً متساوية، وكرامة لا يمكن التنازل تحت أي ظرف، أو موقف (Taufiq Alsudairi:1425). فالإنسان في الإسلام يعتبر جوهر الخلق وأعظم المخلوقات في الكون، وهذا ما يظهر في عدة مفاهيم وأطر أساسية في الحفاظ على هذا المبدأ والقيمة العظيمة ومن ذلك حق الإنسان في الحياة، وما تتطلب تلك الحياة من الضروريات والحاجيات والتحسينيات، فالإسلام يعتبر حق الحياة ومتطلباتها الأساسية الضرورية والحاجية والتحسينية أمراً حتمياً يجب أن يحصل عليه الانسان، وليس هذا فحسب بل إن الإسلام يعتبر الإنسانية قيمة أساسية من قيم التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري ويعتبر الإنسانية قيمة فوق الجنس واللون والشكل واللغة والعرقية. قاله الله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا). {Alnisa: 1} . إن من أهم قيم الإنسانية ومبادئها في الدستور الإسلامي هو حق الانسان في الحياة، فإن هذا الحق أمراً مقدساً في الإسلام، (Alshudz Ali Bin Naif: 2012 & Alssibaei: 2004) حيث يحرم قتل النفس البشرية البريئة بدون حق، قال الله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ۗ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) (Alisra: 33) ولذلك فإن

من ضمن التشريعات القانونية في الإسلام معاقبة الجاني بشدة في حالة القتل العمد، أو شبه العمد، وحتى في حالة القتل الخطأ فإنه يعاقب بالدية المخففة والكفارة، وهي عتق رقبة مؤمنة، أو صيام شهرين متتابعين، (Alshazili Hasan: t.n). والناظر لهذه العقوبات في حالات القتل المختلفة يستطيع أن يستخلص من ذلك أن حفظ الحياة من المقاصد الأساسية والقيم الضرورية في الإسلام، (Alhafnawi: 1986). وكذلك يحث الإسلام على حماية حياة الإنسان من خلال العناية بصحته وتغذيته وتوفير جميع مستلزمات الحياة الكريمة.

الجدير ذكره، أن قيمة ومبدأ الإنسانية في الدستور الإسلامي تصنع التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري السلمي وذلك من خلال كفالة متطلبات الحياة الكريمة من حقوق مختلفة، كحق التعليم والتعلم والتملك والزواج والتدين والعمل والتنقل والعناية والرعاية، وحق الإنسان في العدالة والمساواة والصحة والتواصل والأمن والسلام والاستقرار، وحقه في الاحترام والكرامة، (Alshhud Ali bin Naief: 2012) وغير ذلك من الحقوق المختلفة والتي تقوم بها حيات الناس وتنظم من خلالها علاقتهم الإنسانية نحو التعايش الحضاري الإنساني السليم.

المبحث الثاني: استثمار القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية في تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري

تعدّ القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية من العوامل المؤثرة في تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري في المجتمعات الإسلامية. فعلى الرغم من تنوع تلك المجتمعات واختلافها وتباينها، فإنّ القيم الإسلامية الأساسية تدعو إلى التعايش الحضاري القائم على العدالة والتسامح والمساواة والاحترام المتبادل (Benthal, J: 2006).

ويتطلب تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يتماشى مع قيم الإسلام الأساسية. فالإسلام يدعو إلى توزيع الثروة بين الناس بطريقة عادلة، ويحث على العمل الصالح والتعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، وهذا يعزز الوحدة والتعايش الحضاري السلمي بينهم. (Haidar, J. I.: 2011)

المطلب الأول: دعم التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري من خلال التعليم

يعد التعليم من المحاور الأساسية الهامة في دعم عملية التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري، حيث يلعب دورًا حيويًا في تعزيز القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية التي تدعو إلى العدالة والمساواة والتعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع. وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن استخدامها لتعزيز هذه القيم والمبادئ من خلال التعليم:

أولاً: تعزيز التعليم الديني الصحيح الواعي الذي يعتمد على الأصالة في طبيعته، ويتعامل مع المعاصرة وفق أطر صحيحة تحقق مصالح الناس ومقاصد الشارع في عمارة الأرض، ويمكن تعزيز هذه القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية الدعمة للتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري من خلال المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية، (Al-Saati, A. S: 2015) ويمكن ذلك عن طريق تضمين الدروس التي تتعلق بالإسلام وتعاليمه في المناهج الدراسية، وتضمين القيم الإسلامية السمحة كقيمة قيمة العدل والإنصاف: فقد دعا الله تعالى إلى العدل في جميع الأمور، وأمر بإنصاف الناس في الحكم والقضاء، فقال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۗ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ" (النحل: 90). وتشجيع الطلاب على تطبيق هذه التعاليم في حياتهم اليومية كدين وقانون حياه وقيم إنسانية مثلى ومهارات تطبيقية في أرض الواقع تمارس في المجتمع مع الناس على اختلاف مشاربهم ومذاهب.

ثانياً: تعزيز التعليم والتدريب على مهارات الحوار البناء: يمكن تعزيز القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية من خلال تعزيز مهارات الحوار البناء بين الطلاب في المدارس والجامعات والمحاضن التربوية الأخرى وذلك من أجل غرس قيم ومبادئ الحوار الهادف والذي ينعكس إيجاباً على جميع أفراد المجتمع. ويمكن ذلك عن طريق تنظيم الندوات والمناقشات والحوارات التي تهدف إلى تعزيز الفهم المتبادل وتبادل الآراء والأفكار الإيجابية من أجل بناء ثقافة التنوع الإيجابي الذي يؤدي إلى تكريس مفاهيم التسامح بين فئات المجتمع المتعدد. (Hayat, A. A. :2015).

ثالثاً: تعزيز القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية من خلال التركيز على تعليم الأخلاق الإسلامية في المؤسسات التعليمية. ويمكن ذلك عن طريق تعليم الطلاب عن مفاهيم مثل الإخلاص والتسامح والشفقة والإحسان وغيرها من القيم والمبادئ الإسلامية الأساسية. (Mohd Noh, N. A. :2014).

رابعاً: التركيز على العدالة والمساواة: يمكن تعزيز القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية من خلال التركيز على العدالة والمساواة في المؤسسات التعليمية. ويمكن ذلك عن طريق تشجيع الطلاب على التعاون والتضامن مع بعضهم البعض وتعزيز الحرية والعدالة والمساواة وتفعيل دور المرأة في المجتمع بما يتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية. (Sarwar, M.:2015)

خامساً: تعزيز القيم الإنسانية الجامعة: يمكن تعزيز القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية من خلال تعزيز القيم الإنسانية الجامعة في المؤسسات التعليمية. ويمكن ذلك عن طريق التركيز على القيم الإنسانية الجامعة مثل الاحترام والتعاطف والعدالة والمساواة والحرية والمسؤولية وغيرها من القيم الجميلة التي تنشر المحبة والتعاون والتكافل والتكامل والإحسان بين الناس، فالإسلام دعا إلى ممارسة الإحسان والمحبة مع الآخرين، وأمر بمعاملة الآخرين باللطف والرحمة، فقال تعالى: "وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ" (فصلت: 34). وتعزيز السلوكيات الحميدة والسلوكيات المتعارف عليها في المجتمع. (Rahim, R. A., & Jusoh, S.:2015)

سادساً: تشجيع النقاش الحواري والتفكير النقدي: يمكن تعزيز القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية من خلال تشجيع النقاش الحواري والتفكير النقدي في المؤسسات التعليمية. ويمكن ذلك عن طريق تشجيع الطلاب على النقاش والتبادل الحواري حول مواضيع مختلفة ذات صلة بالقيم والمبادئ الإسلامية وتعزيز التفكير النقدي لديهم.

سابعاً: توظيف التكنولوجيا في تعزيز القيم الإسلامية: يمكن استخدام التكنولوجيا في تعزيز القيم الإسلامية من خلال إنشاء منصات إلكترونية للتعليم والتوعية الدينية والتربوية، والتي يمكن استخدامها لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات فيما يتعلق بالقيم والمبادئ الإسلامية.

وخلاصة القول، فإن الاهتمام بمجال حيوي كالتعليم في دعم وتعزيز التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري يعد من المهام الضرورية والمسؤوليات ذات الأولويات في النسق التربوي التعليمي، والذي يجب أن يكون من ضمن الأهداف لوزارات التعليم والتعليم العالي والمحاضن التربوية المختلفة، كون المجتمع هو خريج تلك المدارس والجامعات، والمجتمع غالباً يبني أطره الفلسفية في حياته وعلاقاته بالآخرين وفقاً لقناعاته ومعارفه وثقافته واكتسابه المعرفي الذي تلقاه في المدارس والجامعات والمحاضن التربوية الأخرى، وعليه فإن صياغة العلاقات الإنسانية نحو التحول الاجتماعي للتعايش الحضاري يعتبر من وظائف التعليم ومسؤولياته الضرورية.

المطلب الثاني: دعم التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري من خلال الإعلام

يشكل الإعلام أداة قوية وفعالة لدعم التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري، فهو يعتبر وسيلة تواصل وتوعية مهمة للمجتمعات في تعزيز القيم الإيجابية والتسامح والتعايش السلمي بين أفراد المجتمعات المختلفة. قال الله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) {البقرة: 143}. فالإعلام شهادة بالحق شهادة وسطية عادلة، يمكن من خلالها تعزيز الثقافة والتراث وتقبل الآخر، وتحقيق التعايش الحضاري المستدام، وتعد وسائل التواصل الاجتماعي أحد أهم وأفضل الأدوات لدعم التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري، فهي وسيلة التواصل الأولى بين آدم عليه السلام والملائكة، قال الله تعالى: يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ {البقرة: 33}. والنبأ هو الإعلام والأخبار، وهذه وسيلة تساعد البشرية في توسيع دائرة الاتصالات بين الأفراد وتسهيل التواصل والتفاعل بينهم، كما تتيح فرصة لتبادل الآراء والأفكار والتجارب بين الأفراد المختلفين. ويمكن للإعلام الاجتماعي أن يساعد في نشر الوعي وتوعية الأفراد حول القضايا الاجتماعية والثقافية، وتعزيز الحوار والتفاهم بينهم. وذلك من خلال أطر استراتيجية هادفة تتمثل في الآتي

أولاً: دعم ثقافة التنوع الإيجابي بين الناس: يعتبر دعم التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري من خلال الإعلام ضرورياً في المجتمعات المتعددة الثقافات، حيث تعيش فيها مجموعات متنوعة من الناس. ويمكن للإعلام أن يلعب دوراً هاماً في تقريب وجهات النظر بين الثقافات المختلفة، وتعزيز الاحترام والتقدير بين الأفراد، من خلال نشر ثقافة التنوع الإيجابي والتعارف قاله الله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير" (الحجرات: 13). ويمكن للإعلام أن يحقق مبدأ قبول التنوع الإيجابي من خلال توظيف البرامج الإعلامية والإعلانات والمقابلات والأخبار والمسلسلات والأفلام التي تسعى لتقديم صورة إيجابية للثقافات المختلفة وتشجيع المجتمعات نحو التحول الحضاري.

ثانياً: دعم ونشر ثقافة الوعي حول المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على التعايش الحضاري: مثل العنف والتمييز العنصري والديني والجنسي والتعصب الثقافي والتعد من المنكرات التي نهي عنها الإسلام وأمرنا بتغييرها، ويؤكد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: «والذي نفسي بيده

لتأمرنّ بالمعروف ولتتهوّن عن المنكر، أو ليوشكركنّ الله أن يبعث عليكم عقاباً منه، ثم تدعونهُ؛ فلا يُستجاب لكم» (Ahmad bin hambal: 2002). ومن خلال تناول هذه المشكلات بشكل منهجي وشفاف، يمكن للإعلام توعية المجتمعات وتعزيز المساواة والعدالة والاحترام بين أفرادها. Du Plessis, (A. J., & Du Plessis, H. A. (2017)

ثالثاً: دعم ثقافة التفكير النقدي الإيجابي التحليلي: ويمكن للإعلام أن يحقق ذلك من خلال تقديم برامج تثقيفية وتعليمية تساعد الأفراد على فهم قضايا المجتمع والثقافات المختلفة بشكل أفضل، وتحفيزهم على التفكير بشكل أعمق وأوسع وتطوير مهارات الحوار والنقاش البناء الذي يؤدي إلى الوعي والفهم بأساليب وأسس العلاقات الإنسانية فيما بينهم.

رابعاً: تقديم نماذج حية للتعایش الحضاري: يمكن للإعلام أيضاً أن يدعم التحول الاجتماعي نحو التعایش الحضاري من خلال تقديم أمثلة ونماذج إيجابية للتعایش بين الثقافات المختلفة والتنوع الثقافي. فالإعلام يستطيع إبراز قصص النجاح والتعایش السلمي بين الثقافات المختلفة، والتي تساعد على تعزيز الفهم المتبادل والتقارب بين الثقافات المختلفة. (Golan, G. J. (2017)

خامساً: تعزيز التعاون والشراكة بين المجتمعات المختلفة من خلال تعزيز القيم المشتركة، وتعزيز الاحترام المتبادل والتسامح، والتركيز على الأهداف والتحديات المشتركة بين الثقافات المختلفة. (UNESCO (2018).

سادساً: الاسهام في تعزيز الإيجابية والتفاؤل في المجتمع، من خلال تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية للتعایش الحضاري والتنوع الثقافي، وتشجيع الأفراد على المشاركة في بناء مجتمع متعدد الثقافات يسوده التعایش السلمي والاحترام المتبادل. (Lee, K. (2019)

سابعاً: تغيير النماذج النمطية والتحول نحو القيم الحضارية التي تعزز التعایش الحضاري والاحترام المتبادل. فالإعلام يمكنه تقديم النماذج الإيجابية للتعایش الحضاري وتسلط الضوء على الأشخاص والمجتمعات التي تمتلك هذه القيم عقيم العدل والصدق والتسامح.

ثامناً: تنظيم حملات إعلامية هادفة بتوعی الناس بأهمية التعایش الحضاري: يمكن لوسائل الإعلام المختلفة، سواء كانت التلفزيونية، أو الإذاعية، أو الصحافية، أو الإلكترونية، تنظيم حملات توعوية وإعلامية حول قضايا التعایش الحضاري والتعددية الثقافية. ويمكن أن تشمل هذه الحملات تقديم المعلومات والتوجيهات للمجتمع حول كيفية التعامل مع المجتمعات المختلفة والاحتفاء بالتنوع الثقافي، وتعريفهم بالقيم المشتركة والتحديات التي تواجه التعایش الحضاري، والعمل على التعاون

على نشر الخير و المعروف البر والتقوى بين المجتمع قال الله تعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [آل عمران: 104].

تاسعا: توفير منابر للحوار والتفاعل المجتمعي الإيجابي: يمكن للإعلام أيضاً أن يشجع على الحوار والتفاعل الإيجابي بين الثقافات والمجتمعات المختلفة. وذلك من خلال توفير المنابر اللازمة للتواصل والتفاعل البناء، سواء كان ذلك عبر البرامج التلفزيونية أو الإذاعية أو وسائل التواصل الاجتماعي، والتي يمكن من خلالها تبادل الآراء والتجارب والثقافات والتعرف على الآخر. (Du Plessis, A. J., & Du Plessis, H. A. (2017)

عاشرا: تغيير الصورة النمطية للثقافات والمجتمعات الأخرى. وبما أن الإعلام هو وسيلة اتصال قوية ومؤثرة في حياة الناس، فإنه يمكنه أيضاً تغيير الصورة النمطية للثقافات والمجتمعات الأخرى وتحسين الصورة الذهنية لها في المجتمع بشكل ينشر قيم العدل والحق بين الناس، قال الله تعالى: {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ} [المائدة: 8]. وهذا يساعد في تعزيز التعايش الحضاري والتفاهم المتبادل.

الحادي عشر: دعم التفاهم والتعاون بين المجتمعات المختلفة. ويمكن أيضاً توظيف وسائل الاعلام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتعزيز التفاهم والتعاون بين المجتمعات المختلفة، ونشر الأفكار الإيجابية حول التعايش الحضاري والتعددية الثقافية، وتحديد المبادئ والأهداف المشتركة بين الثقافات المختلفة، ونشر رسالة الإسلام السمحة التي تحثنا على هذه المبادئ الإنسانية الحضارية النبيلة. قال الله تعالى: قال تعالى: {وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [فصلت: 33]. (United Nations (2017).

الثاني عشر: التوازن والشمول. ومن المهم أيضاً أن يكون الإعلام شاملاً لجميع الثقافات والمجتمعات، وأن ينشر أصوات وآراء مختلفة، وأن يتجنب التمييز والتحيز الثقافي. فالإعلام الشامل والمتوازن يمكن أن يعزز التفاهم والتقارب بين الثقافات المختلفة ويدعم التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري. وخلاصة القول، فإنه يجب أن يكون الاعلام متحلياً بالمسؤولية الاجتماعية والمهنية في تقديم المعلومات بشكل صحيح ودقيق وموضوعي، وتجنب تحريف الحقائق أو التأثير على رأي الجمهور، والتأكد من أن البرامج والمحتوى الإعلامي يساعد في تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري والتسامح والتعايش السلمي، كما يجب على وسائل الإعلام العمل على تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية

الاجتماعية، والتحلي بالحيادية والموضوعية في تغطية الأحداث والقضايا المتعلقة بالتعايش الحضاري. وعلى المستوى الشخصي، يجب على الأفراد تنمية الوعي بالتعايش الحضاري والتعددية الثقافية، والسعي لبناء جسور الاتصال والتفاهم مع المجتمعات المختلفة، وتجاوز الانقسامات والتفاهم المتبادل.

المبحث الثالث: التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري من خلال العقد الاجتماعي الدستوري (Pancasila)

تعتبر إندونيسيا بلد ذات تنوع جغرافي وثقافي كبير، فهي تتألف من أكثر من 17,000 جزيرة وتضم أكثر من 300 مجموعة عرقية مختلفة، وتحتوي على أكثر من 700 لغة محلية. كما أن إندونيسيا بلد متعدد الديانات، وإن كانت الديانة الإسلامية هي الديانة السائدة، إلا أن هناك ديانات أخرى كالمسيحية والبوذية، وغيرها، ولقد شهدت إندونيسيا منذ استقلالها في عام 1945، تحولاً سياسياً ودستورياً واجتماعياً هاماً نحو التعايش الحضاري، من خلال إقرار العقد الاجتماعي الدستوري (Pancasila).. (Vickers,A (2013) ، وسوف نتطرق الدراسة لبعض المحاور التي تناقش العقد الاجتماعي من حيث التاريخ والنشأة ومن حيث المقاربات بينه وبين الدستور الإسلامي او المبادئ الإسلامية، كما سنضيف محور آخر يناقش اسهام العقد الاجتماعي الاندونيسي (Pancasila) في التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري في اندونيسيا.

المطلب الأول التاريخ والنشأة وفلسفة (Pancasila)

يعتبر العقد الاجتماعي الدستوري (Pancasila)، الذي وضع في عام 1945، هو الأساس القانوني لإندونيسيا كدولة متعددة الثقافات والأعراق. وينص العقد الاجتماعي الدستوري (Pancasila) على مبدأ "الوحدة في التنوع"، حيث يتم تشجيع التعايش السلمي والمتبادل بين جميع المجتمعات والثقافات في إندونيسيا.. (Najib, M(2016)

الجدير بالذكر، أن العقد الاجتماعي الدستوري (Pancasila) يتألف من خمسة مبادئ أساسية وهي:

- 1- التوحيد لله: وهذا المبدأ يؤكد على وحدانية الله سبحانه وتعالى.
- 2- العدالة الاجتماعية: وهذا المبدأ يؤكد على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع وتوزيع الثروة بالتساوي بين جميع أفراد المجتمع.

3- الوطنية الإندونيسية: وفيه تأكيد على أهمية الوطنية وحب الوطن والحفاظ على سيادة الدولة.

4- الديمقراطية التي تحقق حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين.

5- التطور العام للمجتمع الإندونيسي: والذي يؤكد على أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتعايش الحضاري. (2019).

(Indrawati, E

وتعتبر هذه المبادئ الخمسة أساس الدستور الإندونيسي، وتمثل أهمية العقد الدستوري (Pancasila) في توفير إطار عام للعيش المشترك والسلمي بين الجميع، وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الإندونيسي، وتعزيز الوحدة الوطنية والسلام الداخلي. ويمكن القول إن العقد الاجتماعي الدستوري (Pancasila) يتطابق إلى حد كبير مع المبادئ الأساسية في الدستور الإسلامي، حيث تتضمن المبادئ الأولى والثانية من بنود (Pancasila) التي تدعو إلى التوحيد لله والعدالة الاجتماعية مفاهيمًا إسلامية أساسية. كما أن بنود العقد تؤكد على أهمية الوطنية والديمقراطية والتطور العام للمجتمع، وهذه القيم تتوافق بشكل عام مع القيم الإسلامية، ويتم تطبيق العقد الاجتماعي الدستوري (Pancasila) بشكل رسمي في إندونيسيا، ويتم التعامل معه كإطار دستوري للحكم والتشريع، وتعتبر قيمه الأساسية مقبولة بشكل عم من الشعب الإندونيسي.. (Mohtar Mas'od, M.(2014)

المطلب الثاني: أوجه التطابق والاختلاف بين (Pancasila) والتشريع الدستوري الإسلامي

تعد مبادئ (Pancasila) هي الفلسفة الوطنية لجمهورية إندونيسيا وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ التي تعكس قيم الإنسانية والتعايش السلمي بين الناس والتعاون والتكافل بينهم. (Najib, (2016) M. كما أن التشريع الدستوري الإسلامي هو عبارة عن مجموعة من القواعد والأنظمة القانونية التي تنظم حياة الناس والدولة بناء على الشريعة الإسلامية، وهذا يجعل من الفلسفة العامة للشريعة والإسلامية ومبادئ (Pancasila) متطابقة في المقصد والهدف وهو تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري الذي يسوده العدل والمساواة وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للناس.

كما أن كلاهما يعتبر الحكومة الإندونيسية والتشريع الإسلامي هما الهيئتان التي تنظمان حياة الناس والدولة. وإن كان البعض يرى أن هناك اختلافات بين (Pancasila) والتشريع الدستوري الإسلامي من حيث الأسس الرسالية التي يقوم عليه كل من الشريعة الإسلامية ومبادئ العقد الوطني الإندونيسي (Pancasila) فعلى سبيل المثال، فإن (Pancasila) تعتبر مبادئ قائمة على فلسفة وطنية تعكس قيم الإنسانية العالمية، بينما التشريع الدستوري الإسلامي يستند إلى الشريعة الإسلامية ويهدف إلى تطبيقها في حياة الناس والدولة، ولكن من وجهة نظر الباحث فإن الأسس الرسالية لمبادئ (Pancasila) قائمة على أسس من الشريعة الإسلامية ومصادرها، وذلك بدليل أن الهدف من هذه المبادئ ومقصدها تنسجم مع أهداف ومقاصد التشريع الدستوري الإسلامي في الجملة وهي تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري الذي يسوده العدل والمساواة والتفاهم والتكامل والتعاون وغير ذلك من القيم الأساسية الضرورية لقيام أي حضارة إنسانية في الكون. (Khlaif:1988) :
فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن التشريع الدستوري الإسلامي ضمن الحرية في الاعتقاد وحرم اجبار الناس على اعتناق الدنيات والأفكار، قال الله تعالى في قوله تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} (Albaqarh: 256) وقوله - سبحانه وتعالى-: {أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ} (Yonys: 99). وهذا من تحققه مبادئ (Pancasila) من تعزز الاحترام والتسامح بين الأديان والثقافات المختلفة. (Uodah:1977)، ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن (Pancasila) والتشريع الدستوري الإسلامي يتشاركان في المقاصد والأهداف العامة والتي تسهم بشكل فعال في التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري (Hosen, N. (2019)).
ومع ذلك، فإن هناك بعض النقاد الإندونيسيين الذين لديهم ملاحظات ومأخذ على (Pancasila)، وهذا ليس شيئاً غريباً في أي نظام أو فلسفة أو قانون. فالتحدي الرئيسي لأي منظومة فكرية أو قانونية هو كيفية تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع بطريقة تحقق الأهداف المرجوة. (Abdul Aziz Said: n.t).
ومن بين الانتقادات التي توجه (Pancasila) هي عدم وضوح مفهوم الإلهية ودور الدين في الحياة العامة وعدم تمثيل كافة الأديان في الحكومة الإندونيسية. كما أن بعض النقاد يرى أن (Pancasila) لا يقدم حلاً شاملاً لمشاكل البلاد وأنه لا يعطي أهمية كافية للتنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، والإسكان، والعدالة الاجتماعية، والتوظيف.

ولكن يجب القول أيضاً أن هناك العديد من الإندونيسيين الذين يؤيدون **(Pancasila)** ويرون فيها أساساً للتحويل الاجتماعي نحو للتعايش الحضاري بين الأديان والثقافات المتعددة في البلاد. وينظر إلى **(Pancasila)** أيضاً على أنها وسيلة لحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية في البلاد. (Meredith L. Weiss: n.t)

وهذا النقد غالباً لا يتعلق بالبنود ذاتها وإنما في تفسيرات بعض مبادئ **(Pancasila)**، والتفسيرات غالباً تختلف حتى في الفقه الإسلامي، فإن آراء الناس واجتهاداتهم تخضع للقبول والرفض والنقد والإصلاح والتطوير كون ذلك جهد بشري خاضع للتقليم والإصلاح، وبالنظر إلى المقاصد والاهداف العامة لـ **(Pancasila)** فإنها تتوافق مع مقاصد وأهداف التشريع الدستوري الإسلامي في الاطار المقاصدي العام والذي من أهدافه الاسهام في التحويل الاجتماعي نحو التعايش الحضاري.

وخلاصة القول، فإنه يجب التأكيد على أن التطابق بين العقد الاجتماعي الدستوري **(Pancasila)** والإسلام يعتمد على وجهة نظر المرء واعتماداً على تفسير النصوص والقيم الإسلامية. ومع ذلك، يمثل العقد محاولة مهمة لتوفير إطار قانوني ودستوري يشجع على التحويل الاجتماعي نحو التعايش الحضاري والتعددية الثقافية والدينية في إندونيسيا.

المطلب الثالث: دور **(Pancasila)** في التحويل الاجتماعي نحو التعايش الحضاري

تلعب **(Pancasila)** دوراً هاماً في التحويل الاجتماعي نحو التعايش الحضاري في إندونيسيا. حيث يسهم ذلك في التحويل الاجتماعي نحو التعايش الحضاري، مما يؤدي إلى التشجيع على التسامح والتعايش بين الأديان والثقافات المختلفة، في حين أن الوطنية تشجع على الوحدة والاندماج بين الجماعات المختلفة في البلاد. كما أن العدالة الاجتماعية تعزز المساواة بين الناس وتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع (M. Dawam Rahardjo: d.t). بالإضافة إلى ذلك، فإن **(Pancasila)** تشجع المشاركة المدنية وتحفيز المواطنين على الانخراط في العملية السياسية واتخاذ القرارات الحكيمة. وأخيراً، فإن التحلي بالأخلاق الحميدة يشجع على القيم الأخلاقية الجيدة ويحافظ على النزاهة والشفافية في جميع المستويات الحكومية والمدنية. (Jeremy Menchik: d.t).

بشكل عام، فإن **(Pancasila)** تعزز التعايش الحضاري وتحفز المواطنين على التعايش بشكل سلمي ومتسامح فيما بينهم. وهي تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وتعزز الحكم الرشيد والديمقراطي في البلاد. لذلك، يمكن إضافة أن العقد الاجتماعي الدستوري **(Pancasila)**

يتميز بأنه يركز على تعزيز القيم الإنسانية والحقوق الأساسية للإنسان، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب الإندونيسي. (Barton, G.A. (2018)). ويتمتع العقد بصلاية واستقرار كبيرين، حيث لم يتم تعديله أو تغييره بشكل كبير منذ صياغته عام 1945م، على الرغم من تغيرات الظروف السياسية والاجتماعية في البلاد عبر السنوات. (H. Mulyana Kusumah: n.t).

وتعد (Pancasila) والقيم الواردة فيها مرجعًا رئيسيًا للحكومة الإندونيسية في تحديد سياساتها وتشريعاتها، وتشكل مرجعًا قانونيًا لحل النزاعات والمشكلات الاجتماعية والسياسية في البلاد. كما أن (Pancasila) يشجع على التعاون والتضامن بين المجتمعات المختلفة، ويهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتعددية الثقافية في إندونيسيا.

ويمكن القول إن هذا العقد الاجتماعي (Pancasila) يحظى بمكانة مرموقة في إندونيسيا ويعتبر أحد أسس الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية في البلاد، وهو يعبر عن القيم والمبادئ التي تتحلى بها الثقافة الإندونيسية والتي تعزز التعايش الحضاري والتعددية الثقافية والدينية في البلاد. (Nasution, A. (2018)).

وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام هو الدين الرئيسي في إندونيسيا، حيث يعتنقه أكثر من 87% من سكان البلاد، ويتمتع بمكانة خاصة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للبلاد. ومن هذا المنطلق، يحرص القادة الإندونيسيون على الحفاظ على خوية إندونيسيا كبلد مسلم، مع إرساء سياسات تدعم التعايش الحضاري بين المسلمين والمجتمعات الدينية والعرقية الأخرى في البلاد، وذلك عبر دعم الحوار والتفاهم المتبادل بين الأديان والثقافات المختلفة. (Syed Farid Alatas: n.t).

ومن خلال تطبيق هذا المبدأ، تمكنت إندونيسيا من تحقيق نجاحات كبيرة في التعايش الحضاري. ومن بين أهم هذه النجاحات، تشمل الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي، وتحقيق الوحدة الوطنية والتآزر بين جميع المجتمعات، وتعزيز المشاركة السياسية والمواطنة النشطة، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر إندونيسيا أيضًا نموذجًا رائدًا في التعايش الديني، حيث يتمتع المسلمون بحرية دينية كاملة ويتعايشون بسلام مع المسيحيين والهندوس والبوذيين والمعتقدات الأخرى. وقد قامت إندونيسيا بتنظيم العديد من المنتديات والمؤتمرات التي تسهم في تعزيز التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري وتعزيز قيم التسامح والتعاون والتكامل. (Rahman, F. (2018)).

وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول إن العقد الاجتماعي الدستوري (**Pancasila**) هو عامل رئيسي في تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري في إندونيسيا. حيث يتم التركيز في هذا العقد على القيم الدينية والإنسانية، والتي تشجع على التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري، ونشر قيم الإنسانية النبيلة بين جميع المجتمعات، وهذه هي ذاتها رسالة التشريع الإسلامي وأهدافه السامية. كما يوفر العقد الدستوري (**Pancasila**) بنية قانونية تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين، ويحمي حقوق الأقليات ويعزز المساواة في المجتمع. كما يسعى العقد الدستوري (**Pancasila**) إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتعايش الحضاري. (Blackburn, K. (2001).

الخاتمة

تطرت الدراسة إلى موضوع الإسلام والدستور والتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري، وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة مباحث، تركزت فيها الدراسة حول الإسلام والدستور والتحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري، واسهاماته العملية في تحقيق التعايش الاجتماعي الحضاري الذي يسوده العدل والحرية والمساواة والقيم الإنسانية النبيلة، كما تضمن المبحث الثاني أهمية استثمار القيم والمبادئ الدستورية الإسلامية في تحقيق التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري، من خلال عدة مؤثرات حيوية كان م أهمها التعليم الهادف، والاعلام المنضبط المسؤول. أما في المبحث الثالث فقد تركزت الدراسة حول التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري من خلال العقد الاجتماعي الدستوري (**Pancasila**) في اندونيسيا، وقد تركزت الدراسة حول بيان فلسفة العقد الاجتماعي الاندونيسي وعلاقته بالتشريع الدستوري الإسلامي ودوره في التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري. وقد توصلت الدراسة لنتائج من أهمها ما يلي:

1- أن التشريع الدستوري الإسلامي يدعو ويعزز التحول الاجتماعي نحو التعايش

الحضاري الإنساني المسؤول.

2- أن التشريع الدستوري الإسلامي قائم على قيم ومبادئ وأسس مقاصدية جامعة، وأن

تلك المقاصد الجامعة تسخر التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري والتعاون

والتكامل، أن الاختلافات بين البشر تعتبر نوع من التنوع الإيجابي الذي يكرس قيمة التعارف، ويثري الحياة الإنسانية.

3- أن العقد الاجتماعي الدستوري الاندونيسي (**Pancasila**) يعزز قيم واطر التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري وأن نتائج العمل به تتوافق كثير مع المقاصد التشريعية الإسلامية الدستوري من حيث المقصد العام في بناء مجتمعات متماسكة متعايشة متسامحة متعاونة.

توصيات الدراسة:

- 1- توصي الدراسة: بالاهتمام بالوعي التشريعي الدستوري من خلال التعليم والاعلام من أجل تعزيز جانب الوعي التشريعي الدستوري الجامع.
- 2- توصي الدراسة بأهمية دراسة موضوع التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري من خلال عدة نطاقات مختلفة دستورية وقانونية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية.
- 3- كما توصي الدراسة بأهمية استقراء تجربة اندونيسيا في مجال التشريع الدستوري وأثره في التحول الاجتماعي نحو التعايش الحضاري.

المراجع: REFERENCES:

- Blackburn, K. (2001). The Pancasila and the Indonesian Constitution. The Journal of Asian Studies, 60(1), 55-71
- Rahman, F. (2018). Islam in Indonesia: A Contemporary Perspective. Routledge
- Nasution, A. (2018). Pancasila and the Search for Identity and Modernity in Indonesian Society: A Cultural and Ethical Analysis. Palgrave Macmillan.
- Hosen, N. (2019). Islam and the State in Indonesia. Institute of Southeast Asian Studies.
- Barton, G.A. (2018). The Limits of Tolerance in Indonesia: The Role of Religion in Public Life. Edinburgh University Press
- The Pancasila Ideology and Indonesia's Foreign Policy: A Study of National Identity" by Syed Farid Alatas.
- Islam and Democracy in Indonesia: Tolerance without Liberalism" by Jeremy Menchik.
- Pancasila: The Foundation of the Indonesian State and Its Role in Building the Nation" by H. Mulyana Kusumah.
- Pancasila and National Resilience in Indonesia" by M. Dawam Rahardjo.

- Abdullah, T. (2014). Revisiting Indonesia's Pancasila: A Case Study of Religious Pluralism in a Secular State. *Oxford Journal of Law and Religion*, 3(3), 459-479.
- Amal, M. (2011). Pancasila and the Challenge of Globalization. *Jurnal Filsafat*, 21(2), 161-174.
- Hefner, R. W. (2013). *Shari'a Politics: Islamic Law and Society in the Modern World*. Indiana University Press.
- Indrawati, E. (2019). Pancasila Values and the Challenge of Religious Pluralism in Indonesia. In *Religious Pluralism and Democracy in the Globalizing World* (pp. 97-112). Palgrave Macmillan, Cham.
- Islam, M. N. (2016). *Islam, State, and Civil Society: ICMI and the Struggle for the Indonesian Middle Class, 1984–1998*. Springer.
- Mohtar Mas'oe'd, M. (2014). The Role of Pancasila in the Indonesian Society. *Jurnal Pendidikan dan Kebudayaan*, 20(1), 34-44.
- Najib, M. (2016). The 1945 Constitution of Indonesia and the Relevance of Pancasila. *International Journal of Humanities and Social Science Research*, 5(3), 1-11.
- Suryadinata, L. (1992). *Interethnic Relations and Nation-Building in Southeast Asia*. Singapore University Press.
- Feith, H. (2007). *The Decline of Constitutional Democracy in Indonesia*. Jakarta: Equinox Publishing.
- Hosen, N. (2013). *The Constitutional Law of Indonesia: A Comprehensive Overview*. Springer.
- Hooker, M. B. (1978). *Legal Pluralism: An Introduction to Colonial and Neo-Colonial Laws*. Clarendon Press.
- Lev, D. S. (1972). *The Transition to Guided Democracy: Indonesian Politics 1957-1959*. Modern Indonesia Project, Southeast Asia Program, Cornell University.
- Ricklefs, M. C. (1991). *A History of Modern Indonesia Since C. 1300*. Macmillan Education AU.
- Suryadinata, L. (1992). *Interethnic Relations and Nation-Building in Southeast Asia*. Singapore University Press.
- Vickers, A. (2013). *A History of Modern Indonesia*. Cambridge University Press.
- Yudhoyono, S. B. (2016). *Indonesia: The Promise of Reform*. World Scientific.
- Vickers, A. (2013). *A History of Modern Indonesia*. Cambridge University Press.
- Najib, M. (2016). The 1945 Constitution of Indonesia and the Relevance of Pancasila. *International Journal of Humanities and Social Science Research*, 5(3), 1-11.
- Mohtar Mas'oe'd, M. (2014). The Role of Pancasila in the Indonesian Society. *Jurnal Pendidikan dan Kebudayaan*, 20(1), 34-44.
- Indrawati, E. (2019). Pancasila Values and the Challenge of Religious Pluralism in Indonesia. In *Religious Pluralism and Democracy in the Globalizing World* (pp. 97-112). Palgrave Macmillan, Cham.
- The Role of Media in Promoting Peaceful Co-Existence, Unity and Tolerance. (2019). African Union. <https://au.int/en/newsevents/20191104/role-media-promoting-peaceful-co-existence-unity-and-tolerance>
- Du Plessis, A. J., & Du Plessis, H. A. (2017). The role of media in promoting intercultural dialogue and social cohesion in South Africa. *Communicatio: South African Journal for Communication Theory and Research*, 43(2), 155-172. <https://doi.org/10.1080/02500167.2017.1328252>

- UNAOC & BMW Group. (2013). Media and Information Literacy for Intercultural Dialogue. United Nations Alliance of Civilizations. <https://www.unaoc.org/repository/mitid-eng.pdf>
- UNESCO. (2018). Media and Information Literacy for Peace: A Framework for Teachers and Teacher Educators. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000263297>
- United Nations. (2017). The role of the media in promoting tolerance and respect for diversity. UN Department of Public Information. https://www.un.org/en/events/toleranceday/assets/pdf/Tolerance%20Media%20booklet_web.pdf
- Lee, K. (2019). The role of media in promoting intercultural communication: A critical perspective. *Journal of Multicultural Discourses*, 14(1), 1-17. <https://doi.org/10.1080/17447143.2018.1510545>
- Benthall, J. (2006). Dissonance and Cohesion: The Importance of Tolerance for Muslim–Non-Muslim Relations. *The Muslim World*, 96(2), 257-276. Haidar, J. I. (2011). The Shari'a, State Law and Social Norms: The Relevance of Islamic Law to an Effective Plural Legal System in Western Liberal
- Al-Saati, A. S. (2015). The Role of Religious Education in Fostering Social Harmony. *Journal of Educational and Social Research*, 5(2), 121-128.
- Hayat, A. A. (2015). The Role of Islamic Religious Education in Enhancing Social Harmony and Tolerance in Indonesian Society. *Tawarikh: International Journal for Historical Studies*, 6(1), 47-62.
- Mohd Noh, N. A. (2014). The Importance of Religious Education towards Moral and Social Development. *International Journal of Education and Research*, 2(6), 1-10.
- Rahim, R. A., & Jusoh, S. (2015). The Importance of Islamic Religious Education in Fostering Religious Tolerance and Social Harmony. *International Journal of Humanities and Social Science Research*, 5(1), 1-9.
- Sarwar, M. (2015). The Role of Islamic Religious Education in Promoting Peace and Tolerance: A Comparative Study of Pakistan and the United Kingdom. *Journal of Islamic Studies and Culture*, 3(1), 1-10
- Youssef, Hani El-Sayed Al-Saba'i. (2004). *Al-Qisas: Dirasah fi al-Fiqh al-Jina'i al-Muqaran*. London: Markaz al-Maqrezi lil-Dirasat al-Tarikhiyah. 1st edition.
- Khalaf, Abdelwahab. (1988). *Al-Siyasa Al-Shar'iyya fi al-Shu'un al-Dusturiyya wa al-Kharijiyya wa al-Maliyya*. Dar al-Qalam. 1st edition.
- Awda, Abdelkader. (1977). *Al-Islam wa Awda'una al-Qanuniyah*. Dar al-Makhtar. 5th edition.
- Hassan, Hussein Hamid. (n.d.). *Haq al-Musawa fi al-Shari'ah al-Islamiyah*.
- Al-Shahoud, Ali bin Naif. (2012). *Al-Muhadhdhab fi Fiqh al-Siyasa al-Shar'iyya*. 1st edition.
- Al-Hanafawi, Mansour Mohammed. (1986). *Al-Shubuhah wa Atharaha fi al-Uqubat al-Jina'iyyah fi al-Fiqh al-Islami Muqaranan bil-Qanun*. Matba'at al-Mana. 1st edition.
- Al-Shadhli, Hassan Ali. (n.d.). *Al-Jinayat fi al-Fiqh al-Islami: Dirasah Muqaranah bayn al-Fiqh al-Islami wa al-Qanun*. Dar al-Kitab al-Jami'i.
- Al-Sudairy, Tawfiq bin Abdulaziz. (2004). *Al-Islam wa al-Dustur*. Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Call and Guidance. 1st edition.

- Al-Shaybani, Ahmed bin Hanbal. (2001). Musnad Imam Ahmed bin Hanbal. Dar al-Risalah. 1st edition.
- Awda, Abdelkader. (n.d.). Al-Tashri' al-Jina'i al-Islami Muqaranan bil-Qanun al-Wad'i. Dar al-Katib al-Arabi.
- Al-Qushayri, Muslim bin al-Hajjaj. (n.d.). Sahih Muslim. Dar al-Jil.
- Awda, Abdelkader. (1977). Al-Islam wa Awda'una al-Qanuniyah. Al-Makhtar Al-Islami li al-Taba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi'.
- Awda, Abdelkader. (1977). Al-Mal wa al-Hukm fi al-Islam. Al-Makhtar Al-Islami li al-Taba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi'.
- Arqah Dan, Salah Al-Din. (n.d.). "Taqqeem 'Aam lil-Fiqh al-Siyasi al-Islami" for the European Council for Fatwa and Research.
- Arqah Dan, Salah Al-Din. (2006). "Taqqeem 'Aam lil-Fiqh al-Siyasi al-Islami," presented at the 16th session of the council in Istanbul.